



الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
النقابة الوطنية للتعليم



الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
الجامعة الحرة للتعليم بالمغرب



الفيدرالية الديمقراطية للشغل
النقابة الوطنية للتعليم



الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة الوطنية لموظفي التعليم بالمغرب

بيان

عقدت المكاتب المحلية للنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية بدائرة ابن احمد، اجتماعا من أجل تدارس الممارسات غير المسؤولة وغير المسبوقة والمخالفة للنصوص والمساطر التنظيمية الجاري بها العمل، من طرف أحد الوافدين الجدد على هيئة التأطير والمراقبة التربوية بمقاطعة التفطيش عريبة بالتعليم الابتدائي بابن احمد، التي أربكت السير العادي للممارسة المهنية التربوية؛ وبعد نقاش مستفيض تم خلاله استحضار مختلف انتهاكات وتجاوزات هذا المسؤول المتناقضة مع مهام التأطير والمراقبة والإشراف التربوي المنصوص عليها تنظيميا وتربويا، سيرا على نفس نهجه السابق بنيابات (طاطا - أسفي - خريبكة)، والتي كانت موضوع بيانات ووقفات احتجاجية وآخرها طرده من صفوف نقابة هيئة المفتشين بخريبكة "بإجباره على الاستقالة" بسبب تصرفاته اللامسؤولة.

ومن بين تجاوزاته التي استهل بها مهامه بابن احمد والدائرة:

- الشطط في استعمال السلطة مع هيئة الإدارة التربوية وهيئة التدريس باعتماده خطاب التهديد والوعيد و الأسلوب السلطوي الاستبدادي البائد، متوعدا كل مخالف لأوامره المتعسفة بالحرمان من حق الترقية ونقطة التفطيش.
- تبخيسه لمهام رؤسائه من سلطة تربوية إقليمية وجهوية وحتى مع زملائه من الهيئة نفسها، والنيل منهم بطريقة استعلانية؛
- تحقيره للمدرسة العمومية وذلك بدعوة هيئة التدريس إلى لقاء تربوي يمتد ليومين بإحدى المؤسسات الخصوصية المتواجدة بأطراف مدينة ابن احمد، في استغلال مقصود لهيئة التدريس من أجل الدعاية لمدرسة خصوصية، علما أن بالمدينة فضاءات تعليمية عمومية قادرة على احتضان لقاءات تربوية في أحسن الظروف؛
- عدم احترامه لقواعد التراسل الإداري باختياره لنهج المراسلة الشخصية المخالفة لقواعد التراسل الإداري، وتوجيهها باسمه الشخصي إلى المدرسين ودعوتهم مباشرة إلى حضور لقاء تربوي، من دون إخبار المصالح النيابية الإقليمية التي لها صلاحية ترتيب مثل هذه اللقاءات ضمانا للسير العادي للتدريس وفق ما تنص عليه المادة 16 من المقرر الوزاري المنظم للسنة الدراسية 2013 / 2014؛
- رفضه مقترحات الإدارة التربوية ومجالس تدبير المؤسسات التعليمية فيما يخص بلورة استعمال الزمن وفق ما هو منصوص عليه في المذكرة الوزارية رقم 2456/2012، لاسيما الفقرة المتعلقة بالوسط القروي؛ ملزما الجميع بوجهة نظره الانفرادية غير المستندة لأي سند قانوني صريح، ضاربا عرض الحائط كل صيغ استعمالات الزمن المعمول بها وفق التوقيت المكيف والتي كان يتم إقرارها والمصادقة عليها من طرف زملائه المفتشين والمصالح المعنية منذ سنة 1998؛
- إلزامه جميع الأساتذة بإدراج مادة الأمازيغية في جداول الحصص شكليا فقط، ودعوتهم الى عدم تدريسها في تأمر مقصود على اللغة الأمازيغية المدرسة، من أجل تضليل الجهات المسؤولة المكلفة بتتبع تعميم تدريسها.
- عمله على تاجيج الخلافات الطارئة وزرع بذور الفرقة ببعض المؤسسات التعليمية عوض البحث عن حلول .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد سبق للشغيلة التعليمية بتاريخ 4 أكتوبر 2013 توقيع عريضة احتجاجية فاقت 130 توقيعاً ضد التصرفات اللامسؤولة لهذا المفتش وجهت نظائر منها إلى الجهات المسؤولة من أجل اتخاذ التدابير اللازمة في حقه؛

وبناء على كل ذلك، فإن المكاتب المحلية للنقابات التعليمية الأربعة تستنكر هذه الممارسات الشاذة، وتدعو الشغيلة التعليمية إلى رفض هذه التجاوزات والتصدي لها في حينها وان اقتضى الأمر مقاطعته، كما تحذر السلطتين التربوية الإقليمية والجهوية مما قد ينتج من تصعيد احتجاجي ما لم يتم التدخل العاجل وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة، ووضع حد لأساليب تسلطية تحن إلى ماضي القهر والإذلال؛ ماض أكد تاريخ المدرسة العمومية عقمه وفشله من جهة، وأكد من جهة أخرى على ضرورة التكامل والتفاعل بين هيئة التدريس والتأطير والمراقبة والإدارة التربوية خدمة لرسالة التربية والتكوين ومصحة التلميذ الفضلي.

